

الفصل الأول

مدخل إلى نظرية الجريمة Introduction to Criminological Theory

ما هي النظرية؟ What is Theory?

للنظرية سمعة سيئة لدى العديد من الطلاب وممارسي العدالة الجنائية، فكلمة نظرية في أذهانهم تعني مجموعة من الحقائق Facts المتناقضة وغير المترابطة. فالحقائق واقعية، أما النظريات فيبدو أنها غير ذلك. لأنها تتضمن أكثر من مجرد ممارسات ذهنية غير عملية. فالنظريات هي مجرد أفكار مبهرجة لا صلة لها بما يحفز ويحرك الناس المريضين. وهذه صورة مغلوطة عن النظرية في العلوم الاجتماعية بشكل عام، وفي علم الجريمة بشكل خاص. فالنظرية إذا تم تطويرها (Developed) بشكل مناسب فهي تدور حول مواقف، ومشاعر وخبرات، وسلوك أنساني حقيقي. فالنظرية الفاعلة تساعدنا في جعل الحقائق التي نعرفها أصلاً ذات معنى، والتي يمكن اختبارها في ضوء المستجدات والوقائع الجديدة، فالنظريات هي إجابات أولية على أسئلة تطرح حول الأحداث والسلوك الإنساني. لماذا؟ وعن طريق أي العمليات؟ وكيف تعمل؟

بشكل عام، النظريات العلمية تقوم بصياغة إقرارات حول العلاقة بين الظواهر (الملاحظة 4:2004 Veld et al). فالنظريات إذن هي عبارة عن تعميمات (Generalizations) من نوع ما، تفسر كيف أن حدثين أو أكثر يرتبطان ببعضهما بعضاً والظروف التي في ظلها تحدث هذه العلاقة (Williams & Mcshane 1998:2). فالنظرية هي مجموعة من الافتراضات Propositions أو الإقرارات المترابطة فيما بينها والتي تفسر كيف أن حدثين أو عاملين أو أكثر يرتبطان ببعضهما بعضاً (Curran & Renzetti, 2001:2).

لاحظ أن هذه التعريفات وغيرها للنظرية (انظر Gibbs, 1990) تشير إلى إقرارات حول علاقات بين أحداث واقعية حقيقية، حول ما هو كائن، وحول ما سيكون. إنها ليست إجابات عن أسئلة تدور حول ما ينبغي أن يكون، أو أنها أسئلة ذات طابع فلسفي أو ديني، أو تتعلق بالأنظمة الميتافيزيقية للقيم والمعتقدات التي تدور حول الجريمة والمجتمع (انظر القسم المتعلق بالنظرية والايولوجيا في هذا الفصل).

نظريات الجريمة هي نظريات تجريدية (Abstract)، إلا أنها تتضمن أكثر من مجرد أبراجاً عاجية أو تأملات ذوي المقاعد الوثيرة. إنها جزء من مشروع العلوم الاجتماعية الأوسع الهادف إلى تفسير السلوك والمجتمع الإنساني. إن فهم لماذا يلتزم أو ينحرف الناس عن المعايير الاجتماعية والقانونية هو جزء لا يتجزأ من التربية والتعليم الليبرالي. وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذا الفهم هو مسألة حيوية بالنسبة لم يودون التخصص في مهن القانون، والعدالة الجنائية. وفعالياً فإن كل سياسة أو فعل يتم إنتاجهما حيال الجريمة يقومان على نظرية أو نظريات صريحة أو ضمنية للجريمة. ولهذا، فإن من الضروري فهم واستيعاب وتقييم نظريات الجريمة الرئيسية ليس فقط من قبل الأكاديميين أو المتخصصين بأبحاث الجريمة، بل كذلك من قبل المواطنين والمتعلمين والحقوقيين والمختصين بالعدالة الجنائية أيضاً.

Types of Criminological Theories

أنواع نظريات علم الجريمة

عرف " ادوين سدرلاند (Edwin H. Sutherland 1947) علم الجريمة على أنه دراسة مجمل عملية صنع القانون، وخرق القانون، وإنفاذ القانون. ويزودنا هذا التعريف بنقطة انطلاق لتصنيف نظريات الجريمة. واحد أنماط هذه النظريات الرئيسية يتناول القسم الأول والثالث من هذه العملية، أي صنع وإنفاذ القانون والنظريات التي من هذا النوع تحاول بيان لماذا لدينا القوانين التي لدينا، ولماذا يعمل نظام العدالة الجنائية بالشكل الذي يعمل به. ونمط رئيس آخر من النظريات يفسر خرق القانون ومثل هذه النظريات في محاولة تفسير الجريمة والسلوك المنحرف. وعادة ما تتوسع تلك النظريات لمحاولة تفسير أي سلوك منحرف يخرق المعايير الاجتماعية سواء خرق مثل هذا السلوك أو لم يخرق القانون.

ليس هناك العديد من نظريات النمط الأول (نظريات القانون والعدالة الاجتماعية) كما هو الحال في النمط الثاني من النظريات (نظريات الجريمة والسلوك المنحرف). ولهذا وبالرغم من أهمية كلا النمطين، فإن مزيداً من الاهتمام سيعطى للنمط الثاني من النظريات. فالنظرية الصراعية (Conflict)، ونظرية التسمية أو الوصم (Labeling)، والنظرية الماركسية، والنظرية

النسوية (Feminist). هي أمثلة على النظريات التي تحاول إلقاء الضوء على كلا الأمرين السلوك المنحرف والقانون.

نظريات سن القانون الجنائي وإنفاذه

إن نظريات سن وفرض أو تطبيق القانون (والتي سيشار إليها هنا أيضاً على أنها نظريات القانون والعدالة الجنائية) تقدم إجابات لأسئلة من مثل كيف ولماذا يتم تحديد وتعريف، بعض أنماط السلوك على أنها إجرامية؟ وكيف يحدد ويعرف ويتم التعامل مع بعض الأفراد على أنهم أفراد مجرمون داخل المجتمع؟ لماذا يُعد مسلك محدد غير قانوني؟ وما الذي يحدد نمط ونوع الفعل أو رد الفعل على مثل هذا السلوك أو هذا الفعل عندما يحدث؟ كيف يتم تقرير ذلك؟ ومن الذي يتخذ القرار، بأن ذلك التصرف أو الفعل هو فعل إجرامي؟ كيف يتم حشد المصادر العامة ومصادر الدولة لمقاومة مثل ذلك التصرف أو الفعل؟ تحاول النظريات تقديم تفسيرات لهذه الأسئلة باقتراح أن المتغيرات أو العوامل الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، تؤثر في تشريع القانون، وعلى القواعد والقرارات الإدارية، وكذلك تطبيق وآلية عمل قانون نظام العدالة الجنائية.

نظريات الجريمة والسلوك الانحرافي (1)

تحاول نظريات السلوك الاجرامي والانحرافي الاجابة عن سؤال لماذا يتم خرق المعايير والقواعد الاجتماعية والقانونية. وبهذا السؤال شقان مترابطان: (1) لماذا هناك تباينات (Varia-tions) أو اختلافات في معدلات ارتكاب الجماعات للانحرافات و(2) لماذا يكون بعض الأفراد أكثر احتمالية من غيرهم في ارتكاب الأفعال الإجرامية والانحرافية؟

السؤال الأول يثير مشكلة محاولة إيجاد معنى للاختلافات في أماكن ومقادير السلوك المنحرف في الجماعات، المجتمعات المتنوعة. على سبيل المثال ، لماذا لدى الولايات المتحدة الأمريكية معدلات جريمة أكثر من اليابان وأقل من بعض البلدان الأوروبية؟ لماذا يرتكب الذكور كجماعة جرائم عنيفة وأفعال إجرامية أكثر من الإناث؟ كيف نفسر الاختلافات في جرائم القتل وتعاطي المخدرات بين مختلف الطبقات والجماعات داخل المجتمع نفسه؟

ويثير السؤال الثاني قضية تفسير الفروق بين الأفراد في ارتكاب الجريمة أو الامتناع عن الأفعال الإجرامية. ولماذا يميل بعض الأفراد دون غيرهم إلى انتهاك القانون؟ وبأي عملية أو تحت أي ظروف يقوم الأفراد بشكل تقليدي وليس بشكل خاص، والحالة الفردية، يصل إلى

انقطة الامتثال للقانون أو انتهاكه؟ لماذا يرتكب شخص ما جريمة. ومع الاخذ بالحسبان فرصة ما، بينما لا يرتكب شخص آخر هذه الجريمة وتحت الفرصة ذاتها؟ ولماذا بعض الافراد أكثر احتمالية من الآخرين في ارتكاب متكرر للجريمة أو امتهان العمل الاجرامي؟

المجموعة الأولى من الأسئلة تركز على أنماط الجماعات والمجتمعات، أما المجموعة الثانية من الأسئلة فتركز على الاختلافات والفروق الفردية. فالنظرية التي تعالج أسئلة واسعة (Broader) تدور حول الفروق والاختلافات بين المجتمعات أو الجماعات الرئيسة في المجتمع تسمى نظريات كبرى (Macro Theories). وبالمقابل، فإن النظريات التي تركز على الجماعات الصغيرة أو الفروق الفردية فيشار إليها على أنها تعمل على مستوى التحليل الجزئي (Macro Theories). وتسمى النظريات الصغرى أو الجزئية (Orcutl, 1983, Alexander et al, 1987). ولقد استخدمت مصطلحات أخرى لبيان الفروق نفسها بين النظريات. يستخدم كريسبي مثلاً Cressey (1960) مصطلح علم الأوبئة (Epidemiology) للإشارة إلى توزيع وشيوع الجريمة بين الجماعات والمجتمعات والأفراد). أما أيكرز Akers فيشير على هذه النظريات المختلفة كنظريات بنائية- (Structural) أو عملياتية (Processual) (Akers, 1968, 1985). هذه الفروق بين النظريات الكبرى والنظريات الصغرى البنائية والعملياتية، تشير ليس فقط إلى التساؤلات حول سلوك الجماعات والأفراد. ولكن أيضاً إلى نوع الإجابات التي تقدمها النظرية. فعلى سبيل المثال، فإن النظرية التي تحاول الإجابة عن السؤال المتعلق بالاختلافات والفروق في معدلات جرائم الذكور والإناث بالاستناد إلى الفروق البيولوجية الكامنة بين الرجال والنساء ستظل نظرية تعمل على المستوى الجزئي أو الصغير (Micro).

وفي الواقع فإن السؤالين الأساسيين المتعلقين بسلوك الجماعات والأفراد هما في الحقيقة مجرد أنماط فرعية للسؤال الرئيس العام نفسه: لماذا يرتكب أو لا يرتكب الناس الجرائم والانحرافات؟

"إن المتغيرات التابعة إلى نظريات المستويات الكبرى ترتكز بصورة كلية على نفس السلوك الذي تركز عليه المتغيرات التابعة في نظريات المستويات الصغرى. فالبناء الاجتماعي ومعدلات الجريمة يتجسدان في أفعال وردة أفعال الناس الفاعلين، ومعدلات الجريمة هي بيانات أو تصريحات (Statements) ملخصة للمقادير النسبية للسلوك الفردي في مختلف الجماعات أو الفئات الاجتماعية (Akers, 1998, 330).

ولهذا السبب، فإن نظريات السلوك الإجرامي سواء البنائية أو العملياتية هي نظريات بنائية أو عملياتية على نحو تام أو كامل. إلا أن كل منهما يركز على هذا أو ذاك الجانب. فالنظريات التي تركز على البناء الاجتماعي، تقول بأن نسب ومعدلات الجريمة بين الجماعات، والطبقات

والمجتمعات المحلية أو المجتمعات العامة، تتباين نتيجة اختلاف وتنوع تكوينها الثقافي والاجتماعي. وعلى كل حال، فإن معظم النظريات البنائية تتضمن فرضيات ظاهرة أو مضمرة مستترة تتعلق بالعمليات التي من خلالها تولد هذه الشروط البنائية معدلات منخفضة أو مرتفعة من الجريمة. أما النظريات العملية، فإنها ترى أن الأفراد يرتكبون الأفعال الإجرامية لأنهم قد مرو بخبرة حياتية معينة، أو لديهم مجموعة من السمات والخصائص الفردية، أو تعرضوا لأحداث ومواقف معينة. وهذه النظريات وأمثالها تقر بأن الأبنية (Structures) المولدة للانحراف التي يصادفها الفرد ويواجهها تزيد من احتمالية ارتكابه للجريمة.

وهناك طرائق أخرى لتصنيف نظريات الجريمة (أنظر على سبيل المثال Tittle & Pater, 2001; Bernard & Engel, 2000; noster, 2000). وأحدى الطرائق الشائعة هي الإشارة ليس فقط إلى المستويات الصغرى أو الكبرى، ولكن أيضاً إلى مستويات متعددة للتفسير تصعد (Ascend) من المستويات الصغرى للتحليل إلى المستويات الكبرى. وفي العادة فإن مثل هذه التتميطات تصنف النظريات بالاستناد إلى المجال العلمي الذي اشتقت منه المتغيرات التفسيرية. وأكثر التصنيفات شيوعاً هي:

النظريات البيولوجية (Biological) والتي تفسر الجريمة بمتغير أو أكثر من المتغيرات الجينية (Genetic)، أو الكيميائية، أو العصبية (Neurological)، أو الفسيولوجية (Phys-iological)؛ والنظريات السيكولوجية المرتكزة على الشخصية مثل سوء التكيف العاطفي، والتخلف العقلي، والاختلالات النفسية أو السمات النفسية؛ والنظريات النفسية الاجتماعية والتي تفسر الجريمة بالإشارة إلى السلوك، والذات والمتغيرات المعرفية ضمن إطار الجماعة التي يعيش فيها الفرد؛ والنظريات الاجتماعية والتي تفسر الجريمة من خلال متغيرات ثقافية، وبنائية، واجتماعية وديموغرافية (أنظر Jensen & Rojek, 1999; Vold et al: 2002, Liska & Missner, 1998).

ومثلما تتقاطع المقولات البنائية والعملية إلى درجة ما، فإن بعض النظريات تأخذ بعض قضاياها من مجالين أو أكثر من المجالات والحقول العلمية، فالنظريات البيولوجية المعاصرة مثلاً لا تعتمد على كامل وحصري على العوامل الجينية أو البيوكيميائية (Biochemical)، ولكن تعتمد أيضاً على متغيرات سيكولوجية أو اجتماعية. وهناك نظريات أخرى كنظرية التعلم الاجتماعي (Social Learning)، وهي نظرية اجتماعية نفسية نحو واضح فإنها تستخدم متغيرات اجتماعية وسيكولوجية.

ولقد تم ترتيب النظريات في الفصول الآتية في هذا الكتاب ضمن نظاماً يستند نحو عام على كل من: التمييز بين البناء والعملية (Process - Structure) وتصنف النظريات إلى

بيولوجية، وسيكولوجية، واجتماعية. سيتناول الفصل الثاني المرتكزات الكلاسيكية والمعاصرة لنظرية الردع (Deterrence Theory)، الفصل الثالث لنظريات البيولوجية المبكرة والحديثة. أما النظريات السيكولوجية فعرضت في الفصل الرابع. وتراجع الفصول المتبقية من الكتاب النظريات الاجتماعية الرئيسية في الجريمة. حيث تناول الفصل الخامس نظرية التعلم الاجتماعي. وتناول الفصل السادس نظريات الضبط، ونظرية التسمية أو الوصم. وتناول الفصل السابع النظريات ذات التوجه النفسي الاجتماعي. وتناول الفصل الثامن نظريات الأنومي والضغط الاجتماعي. والفصل التاسع تناول نظريات الصراع. أما الفصل العاشر فتناول النظريات الماركسية والنقدية. والفصل الحادي عشر تناول النظرية النسوية وكيفية تناولها للنظريات السابقة التي تركز على نحو قوي على البناء الاجتماعي والثقافة، واتجاهات (Perspectives) الوصم، والصراع والمنظور الماركسي، والمنظور النسوي والتي هي عبارة عن نظريات للعدالة الجنائية، والسلوك الإجرامي. أما الفصل الأخير من الكتاب يعالج مدى وإمكانية وملائمة دمج العناصر المتشابهة والمختلفة في هذه النظريات في نظرية واحدة. ومهما كان التصنيف الذي نعتمده للنظرية فسيكون هناك تقاطعات، ونواقص، ونهايات ونتائج فضفاضة. إذ لا توجد حالة خاصة أو مميزة في النظام الذي اتبع في ترتيب هذه النظريات التي سيتم تناولها في هذا الكتاب. فالتركيز هنا ليس على ما هو الأفضل في تصنيف كل نظرية، بل على ما تقدمه وتفرحه كل نظرية في تقييمها لمصادقيتها أو صحتها.

Criteria for Evaluating Theory

معايير لتقييم النظرية

كيف نعرف إذا ما كانت نظرية ما تقدم تفسيراً مناسباً وسليماً للجريمة أو للعدالة الجنائية؟ إن النظريات المتعددة التي سيتم فحصها تقدم تفسيرات مختلفة وأحياناً متناقضة لظاهرة الجريمة. كيف نحكم بأن تفسيراً ما أفضل من آخر. أو ما هو التفسير الأفضل من بين هذه التفسيرات النظرية المتعددة؟

وإذا ما أرادت نظريات الجريمة أن تكون علمية، فإنه يجب الحكم عليها بالمعايير العلمية (Criteria) Scientific. ومن أهم هذه المعايير معيار الصدق الأمبيرقي (Empirical Validity)، أي المدى الذي تكون فيه النظرية قابلة لأن تثبت أو تدحض من خلال أدلة تم جمعها بعناية دقيقة. لكن هناك معايير رئيسة أخرى يمكن استخدامها لتقييم النظريات. وهذه المعايير تشمل الاتساق المنطقي الداخلي (Internal Logical Consistency)، المدى (Range)، والاقتصاد (Par-simony)، القابلية للاختبار (Testability)، المصادقية الأمبيرقية (Empirical Validity)،

والفائدة (Usefulness)، وتطبيقاتها في مجال السياسة الاجتماعية (من أجل مناقشة لمعايير تقييم نظريات الجريمة أنظر - Bar (1990; Shoemaker, 1990; Chambiss, 1988; Gibbons, 1979). (low & Ferdinand. 1992; Tittle, 1995; Vold et al; 2002).

الاتساق المنطقي، والمدى، والاقتصاد

Logical Consistency, Scope, and Parsimony

إن الشرط المسبق والأساسي لأي نظرية موثوقة هو أن تكون مفاهيم هذه النظرية محددة بصورة دقيقة، وأن تكون فرضياتها مصاغة بصورة منطقية، وأن يكون بنائها الداخلي متسقاً منطقياً (Budziszewski, 1997). فعلى سبيل المثال النظرية التي تقول بأن المجرمين يعانون من نقص واختلال بيولوجي، وأن هذا الاختلال يفسر سلوكهم الإجرامي لا يمكنها أن تدعي أيضاً أن التشنئة الأسرية هي السبب الرئيس في السلوك الإجرامي.

يشير المدى (Scope) إلى نطاق الظواهر التي تدعي النظرية تفسيرها، فعلى سبيل المثال فالنظرية التي تفسر جرائم تزوير الشيكات ربما تكون دقيقة، لكنها محدودة النطاق. والنظرية الأفضل هي النظرية التي تفسر لنا نطاقاً واسعاً من الجرائم والجرح ومن ضمنها جريمة تزوير الشيكات. فنظرية في انحراف الأحداث (Juvenile Delinquency) لا تتطرق إلى جرائم البالغين ستكون أكثر محدودية مقارنة بنظرية تفسر لنا كل من انحراف الأحداث وجرائم البالغين. وكذلك فإن نظرية تبين لنا التوزيع العمري للجريمة ستكون محدودة النطاق مقارنة بنظرية تفسر لنا الجريمة حسب العمر والجنس والعرق والطبقة الاجتماعية.

الاقتصاد (Parsimony)، والرصانة والتجريد لمجموعة من المفاهيم (Concepts) والقضايا (Proposition) هي سمة مطلوبة في النظرية العلمية. ومدى النظرية واقتصادياتها أمران مترابطان، بمعنى أن النظرية التي تفسر عدداً مهماً من الأحداث عن طريق مجموعة صغيرة من الإقرارات (Statement)، أو المقولات مفضلة علمياً أكثر من نظرية أخرى تقدم مجموعة كبيرة ومعقدة من القضايا والمتغيرات (Variables) والتي تفسر مجموعة صغيرة من الأحداث. إن الاقتصاد هو أن نستخدم مجموعة صغيرة من القضايا لتفسير مدى واسع من الظواهر، وعلى سبيل المثال، فإن النظرية التي تقول بأن جميع الجرائم والانحرافات سببها ضعف السيطرة على الذات عند الأفراد هي أكثر اقتصادية من نظرية تتطلب قائمة مضاعفة أو متعددة من الفرضيات لتفسير الجريمة والانحراف بالاستناد إلى نمط الجريمة والعمر والجنس والعرق الذي ينتمي إليه الفاعل.

القابلية للاختبار (Testability)

النظرية العلمية يجب أن تكون قابلة للاختبار عن طريق أحداثاً موضوعية متكررة، وإذا لم يكن بالإمكان اختبار النظرية في ضوء النتائج الإمبريقية فليس لها قيمة علمية، في التحليل الأخير: فإن الحمض (Acid) المستخدم لفحص النظرية هو قابليتها للاختبار، أي مدى إمكانية إثباتها بالأدلة الإمبريقية المناسبة (Gibbson, 1974:00). ولا يكفي للنظرية أن تطابق وقائع معروفة من الجريمة أو أن تحتوي على أدلة أمبريقية تتناسق مع مقولاتها Proposition أو قضاياها، بل لابد أن تكون قابلة للخضوع لإمكانية التكذيب الإمبريقي - Empirical Falsification. وبكلام آخر يجب أن تكون مفتوحة على الأدلة التي يمكن أن تعارض أو تكذب بصورة أمبريقية فرضياتها أو نتائجها. وإذا لم تكن النظرية قابلة للتكذيب بهذه الصورة، فإنها ليست قابلة للاختبار (Stinchcombe, 1968).

ويمكن أن تكون النظرية غير قابلة للاختبار لأن تعريفاتها (Definitions) ومفاهيمها (Concepts) ومقولاتها (Propositions) هي من قبيل التكرار أي اللغو أو تحصيل الحاصل (Tautology) والتكرار هو عبارة عن مقولة أو فرضية صحيحة بحكم التعريف أو أنها تتضمن برهاناً دورياً. فهي تورد كافة الاحتمالات، وبالتالي فهي بالضرورة صحيحة في تجسيدها كمفهوم أو حقيقة أو واقع ما [Budzisz Wski, 1997]. وعلى سبيل المثال، إذا قام شخص مثلاً بتعريف ضبط الذات المنخفض أو الضعيف على أنه الفشل بالامتثال عن ارتكاب الجريمة ثم يقول بأن هذا الضعف أو الفشل هو سبب خرق القانون، فعندها تكون فرضية هذا الشخص عبارة عن تحصيل حاصل (Tautological). إذ استناداً إلى التعريف المقدم لتدني ضبط الذات فإن الفرضية لا يمكن إثبات عدم صحتها. والسبب هو أن ضبط الذات قد تم تعريفه بالشيء نفسه الذي يفترض أن يفسره. وببساطة فالتعريف يقول بأن الشخص الذي لديه ضبطاً متدنياً للذات لديه ضبط متدني للذات. أو الشخص الذي يخرق القانون هو الشخص الذي يخرق القانون.

تنويعاً أو صورة أخرى من صور تحصيل الحاصل هذه والصحيحة بحكم التعريف يمكن رؤيتها في عملية إعطاء صفة أو لقب لبعض السلوكيات ثم استخدام تلك الصفة لتفسير نفس السلوك. وعلى سبيل المثال يمكن أن نصف (label) القتلة المتسلسلون (Serial Killers) بأنهم مضطربون عقلياً ثم نقرر بأن الناس يرتكبون جريمة القتل المتكرر لأنهم مضطربون عقلياً. ومثل هذه العبارة لا تزيد على أكثر من كونها تكراراً للوصمة أو الصفة. وبالمثل يمكن أن نشاهد شخصاً يشرب الكحول بكثرة أو لديه مشكلة مع الكحول، ونقوم بالتظهير قائلين بأن الشخص يتجاوز الحدود المقبولة لتناول الكحول لأنه مدمن على الكحول. كيف نعرف أنه مدمن على الكحول؟ نحن نعرف لأنه يشرب بكثرة وأن لديه مشاكل مع الكحول. ونكون بذلك قد دخلنا في دائرة أو حلقة مفرغة.

وهناك طريقة أو وضعية أخرى ربما تكون فيها النظرية غير قابلة للاختبار وهي أن مقولاتها فضفاضة غير محددة وقابلة للتعديل ولدرجة أن أي دليل امبريقي مناقض لها يمكن تفسيره أو إعادة تفسيره لدعم النظرية. فعلى سبيل المثال ربما تقترح نظرية ما أن الذكور الذين يقومون بسرقة البنوك هم مدفوعون بدوافع لا عقلانية وغير واعية لحل شعورهم بعقدة الذنب في طفولتهم وانجذابهم وميلهم الجنسي نحو امهاتهم (الإشارة هنا إلى عقدة أوديب عند فرويد. المترجمان). وهذا تفسير غير قابل للاختبار لسرقة الذكور للبنوك لأنه غير صحيح بحكم التعريف. وإذا ما وجدت الأبحاث العدد الكافي من سارقي البنوك الذين ينطبق عليهم هذا الوصف عندها، فإن النظرية قد دعمت. وإذا ما كشفت الأبحاث النقاب عن حالات أدعى فيها سارقو البنوك بأن دافعهم الوحيد هو الحصول على المال وأن ليس لديهم مثل هذا الشعور والميل نحو أمهاتهم، فإن هذا يمكن أخذه دليلاً مكذباً (Falsifying) للنظرية. وعلى أية حال، فإنه لا يمكن تكذيب النظرية إذا كانت ادعاءات سارقي البنوك الأخيرين قد تم استبعادها عن طريق الإقرار بأن إنكارهم ذاته لهذه المشاعر الفاعلة يدعم النظرية، وذلك بسبب أن الدوافع اللاوعية ذاتها والتي دفعتهم إلى سرقة البنوك تجعلهم غير واعين لدوافعهم الحقيقية. وبالمثل، ربما تقر النظرية بأن القانون الجنائي دائماً يخدم مصالح الصفوة الرأسمالية الحاكمة. وحتى لو صيغت القوانين لخدمة مصالح الطبقة العاملة، فإن المرء يمكن دائماً أن يعيد تفسيرها بالحجة القائلة بأن مثل هذه القوانين تبدوا وكأنها تخدم الطبقة العاملة لكنها في الحقيقة تخدم الطبقة الحاكمة. وهنا لا توجد طريقة لتكذيب النظرية، وعندها فإن النظرية لن يثبت خطأها بغض النظر عما توصلت إليه الأبحاث من نتائج فهي نظرية غير قابلة للاختبار.

ويمكن أن تكون النظرية غير قابلة للاختبار والسبب هو أن مفاهيمها (Concepts) لا يمكن قياسها عن طريق الأحداث المشاهدة والأحداث المسجلة. فمفاهيم النظرية ومقولاتها تحدد الأحداث أو الوقائع التفسيرية أو المتغيرات المستقلة (Independent Variables) التي تفسر التغيرات في المتغيرات التابعة (Dependent Variables) والتي قد تكون أحداثاً أو سلوكاً نود تفسيره. وحتى النظرية التي ليست نظرية لغو وتكرار (Non-Tautological) لا يمكن اختبارها إذا لم يكن بالإمكان إيجاد أحداث أو وقائع مشاهدة يمكن أخذها كمقاييس موضوعية ومتكررة لهذه المفاهيم. فمن غير مثل هذه المقاييس، فإن العلاقات المفترضة لا يمكن فحصها في مواجهة أو في ضوء الأحداث الفعلية.

فإذا افترضت النظرية أن البشر يرتكبون الجرائم لأن الشياطين غير المرئية قد تلبستهم واستحوذت عليهم فليس هناك طريقة لإثبات أن مثل هذه الشياطين هي المسؤولة عن ارتكاب هذه الجرائم. فإذا لم نستطع قياس وجود الشياطين بطريقة منفصلة عن وقوع السلوك

الإجرامي، فربما ببساطة نفترض أو نستدل على وجود الشياطين من وجود الجرائم. ولدينا أغلوطة مماثلة للتكرار أو تحصيل الحاصل إذا كانت المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة تقاس في نفس الأحداث أو الوقائع. فمثلا من التكرار أو تحصيل الحاصل أن نفسر المعدلات المرتفعة للانحراف كنتيجة للتفكك الاجتماعي إذا كان أحد المؤشرات على التفكك الاجتماعي هو معدلات الانحراف ذاتها. ذلك أن كل من الأحداث التي نود تفسيرها والأحداث التي استخدمناها لتفسيرها هما الشيء نفسه. فمن تحصيل الحاصل والتكرار أن نفسر حدثا كسبب لذاته.

ولا يجب أن تكون كل المفاهيم التي تقاس بها نظرية ما قابلة للاختبار، بصورة مباشرة، لكن يكفي أن يكون المرء قادرا على تصور هذه المفاهيم بطريقة منطقية وواضحة لظواهر يمكن قياسها. فعلى سبيل المثال جزء واحد من نظرية التعلم الاجتماعي يقترح أن تعرض الفرد للنماذج التي تشكل ماثارا للإعجاب والمنخرطة في السلوكيات المنحرفة والجانحة سيزيد من فرص الشخص في تقليد نفس هذه السلوكيات. ويعرف التقليد بأنه انخراط المرء في أفعال بعد أن يكون هو أو هي قد شاهد البعض يقومون بها. ومن المحتمل جداً أن نلاحظ بصورة مباشرة سلوك البالغين أو نماذج (Models) جماعات الرفاق والتي يكون الشباب في وضع يمكنهم من تقليدها. أو أن نسأل الذين تعرضوا لمثل هذه النماذج، وبعدها نلاحظ مدى مطابقتها لسلوكهم لسلوك هذه النماذج المثل. ومفهوم التقليد يشير إلى أحداث يمكن مشاهدتها وقياسها، ولهذا، فإن القضايا (Propositions) المتعلقة بالنماذج المثل قابلة للاختبار.

الصدق الامبريقي Empirical Validity

الصدق الامبريقي المعيار الأكثر أهمية في الحكم على النظرية. ويعني ببساطة أن النظرية قد دعمتها أدلة ونتائج الأبحاث. وحتى تكون النظرية منطقية، واقتصادية (Parsimonious)، وغير دائرية أي من قبيل اللغو أو تحصيل الحاصل فهذا يعني القليل إذا ما تبين أن النظرية خاطئة (false) أو كاذبة. وعلى كل نادراً ما وجد أن تكون النظرية صادقة بشكل كامل أو خاطئة بشكل كامل. والنظريات القابلة للتكذيب ربما تواجه بعض الأدلة السلبية ودون أن يكون قد تم الحكم عليها على أنها غير صحيحة أو صادقة بصورة كلية. والسؤال هو ما هي درجة أو مقدار الدعم الامبريقي الذي يتوافر للنظرية؟ هل تقدم نتائج الأبحاث دعماً قوياً أو ضعيفاً لها؟ هل وفرة وكثرة الأدلة تدعم أو تقلل من شأن النظرية؟ ما هي مصداقيتها الامبريقية مقارنة مع تلك التي للنظريات الأخرى؟

على سبيل المثال تقترح نظرية الردع (Deterrence Theory) جزئياً أن منتهكي القانون سوف لن يقوموا بإعادة ارتكاب جرائمهم إذا ما تم القبض عليهم ونالوا العقاب القانوني الشديد. وإذا